ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

استثمار الطاقة الشمسية في تشغيل المولدات الكهربائية الاهلية

أ. د. سحر محمد نجيب جرجيس البياتي
قسم القانون، كلية الحقوق، جامعة الموصل، الموصل- العراق
البريد الالكتروني: sharmohammad@uomosl. edu. iq
أ. د. يسرى وليد ابراهيم
قسم القانون، كلية الحقوق، جامعة الموصل، الموصل - العراق
البريد الالكتروني: yusra@uomosul. edu. iq

الكلمات المفتاحية:	Received:06/04/2024	ID No. 2047
استثمار، الطاقة الشمسية، المولدات الكهربائية	Accepted:23/11/2024	(PP 119 - 147
	Published:30/11/2024	https://doi.org/10.21271/zjlp.22.sp.7

الملخص

التغلب على ازمة الكهرباء التي يتزود بها المواطن من المولدات الاهلية ومواجهة التحديات المستقبلية المتمثلة بتوفير الكهرباء بشكل مستمر وشامل لكل مناطق العراق يتحقق بالاعتماد على الطاقة الشمسية لتشغيل هذه المولدات كمصدر رئيسي بدلا من الوقود الذي غالبا ما توفره الدولة لأصحابها لمساعدتهم في الحصول عليه بسعر مدعوم من اجل الاستمرار بالتشغيل لتلبية حاجة المواطن من الكهرباء لمواجهة حرارة الصيف القوية التي يتميز بها جو العراق . وهذا يحقق فوائد كثيرة منها حماية البيئة من التلوث نتيجة استخدام الوقود لتشغيل المولدات، والمحافظة على صحة الانسان، كما يحقق فائدة اقتصادية بتوفير مبالغ ضخمة تبذلها الدولة لاستيراد الكهرباء من الخارج، اذ يتمتع العراق بتركيز اشعاعي شمسي ولأشهر طويلة ضمن فصول السنة، يمكن استثمار هذه الطاقة بتفأوض الدولة مع شركات مختصة وطنية أو اجنبية، فتشارك الدولة بهذا الاستثمار من خلال تقليل الرسوم الجمركية على استيراد شرائح الطاقة الشمسية من قبل اصحاب المولدات، وتستوردها الدولة وتبيعها لهم بسعر مدعوم، أو تمنح امتياز لشركات القطاع الخاص للاستثمار لتحقيق غاية وهي توليد الكهرباء للمواطن .

المقدمة

يمكن توضيح المقدمة من خلال الفقرات الاتية :

أولا: مشكلة البحث

يعاني العراق من نقص حاد في الكهرباء، مع تزايد حاجة المواطن الذي بات يعتمد كليا على الكهرباء الوطنية أو كهرباء المولدات الاهلية لسد حاجاته ومزأولة اعماله ،الاعتماد على الوقود لتشغيل هذه المولدات يسبب اضرار خطيرة بالبيئة نتيجة للمياه الملوثة الناتجة عن تشغيلها فضلا عن اضرار جمالية تبدو من خلال شبكة الاسلاك الكهربائية الكثيفة والمتشابكة التي تنتشر في الاحياء السكنية والتي غالبا ما تتعرض للقطع المستمر بسبب المركبات العالية والضوضاء الناتج

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

عن صوت محركات هذه المولدات ،كما وتسبب للمواطن اضرار صحية تتمثل بتلوث الهواء بسبب الدخان المتصاعد من المولدة، فضلا عن ارتفاع تسعيرة الاشتراك نتيجة لارتفاع اسعار الوقود التي يشتريها صاحب المولدة لعدم كفاية حصة الوقود التي يستلمها من الدولة مقارنة بساعات التشغيل التي تقل أو تنعدم بزيادة الطلب على الكهرباء في أوقات محددة من السنة . من جانب اخر يلاحظ الهدر الذي تتعرض له الطاقة الشمسية المتركزة بشكل خاص في محافظات الوسط والجنوب فلا تستثمر لغرض توليد الكهرباء لكل المحافظات العراق.

ثانيا: اهمية البحث

تتميز الطاقة الشمسية بانها نظيفة وصديقة البيئة ومتوفرة مقارنة مع الوقود الذي يعتمد عليه في تشغيل المولدات ،ولان العراق يتمتع بأكبر مستويات الاشعاع الشمسي، يعد الاستثمار فيه مكسب اقتصادي واجتماعي وبيئي ،اذ يحافظ على البيئة من تلوث انبعاثات الاحتباس الحراري، ويوفر فرص للأيدي العاملة بتشجيع شركات القطاع الخاص على استيراد شرائح الطاقة الشمسية وصيانتها، وتوفر للمواطن خدمة كهربائية لساعات طويلة وبأجرة مناسبة تحت اشراف ورقابة الدولة على عمل المولدات، فيتحقق الاكتفاء الذاتي بالتقليل من استيراد الكهرباء الذي يكلف ميزانية العراق مبالغ مالية ضخمة سنويا، ويقي من تقلبات اسعار الوقود التي غالبا ما يتحجج بها صاحب المولدة طلبا زيادة تسعيرة الامبير،وهذا يسد حاجة المواطن من الكهرباء فيحقق الرضا الجماهيري على نشاط الدولة .

ثالثا: هدف البحث

التشجيع على استغلال الطاقة الشمسية واعتمادها كمصدر لتشغيل المولدات الاهلية من اجل سد حاجة المواطن اليومية من الكهرباء، ويتحقق من خلال الزام اصحاب المولدات على نصب شرائح الطاقة وتركيبها وتشغيلها وصيانتها،وكذلك الزام مستثمري الوحدات السكنية في الاقليم والمركز بنصب هذه الشرائح على اسطح العمارات كشرط للحصول على الرخصة الاستثمارية . واشراف الدولة ورقابتها على عمل هذه المولدات ومحاسبة المقصرين منهم بفرض غرامات مالية أو عقوبات منها رفع المولدة أو سجن صاحبها .

رابعا: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج المقارن، من خلال مقارنة القانون العراقي بالقانون الاردني في مجال استثمار الطاقة الشمسية، وقد يقتضي في بعض الاحيان الاستعانة بالمنهج التحليلي لتوضيح بعض النصوص ان اقتضت الحاجة لذلك.

خامسا: فرضية البحث : لم ينص المشرع العراقي في قانون الكهرباء 2017 على المولدات الاهلية بوصفها شريك للدولة في توفير الكهرباء للمواطن وهذه من واجباتها في توفير هذه الخدمة . الامر الذي يتطلب ان ينص المشرع على اهمية الخدمة التي تقدمها هذه المولدات في سد حاجة المواطن من الكهرباء خاصة وانها مشكلة قديمة يعاني منها العراق ومازالت هذه المعاناة إلى الان امام قلة المعالجات الجذرية لها .

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

سادسا: هيكلية البحث

توزع البحث على مطلب تمهيدي والمبحثين الآتيين:

المبحث الأول: مفهوم استثمار الطاقة الشمسية لتشغيل المولدات الكهربائية الاهلية

المبحث الثاني: طرق استثمار الطاقة الشمسية لتشغيل المولدات الكهربائية الاهلية.

مطلب تمهيدي

استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء ليست حديثة العهد بل هي قديمة ترجع إلى سنة 1907 عندما استخدمت المانيا الشمس كمصدر للكهرباء، وفي الولايات المتحدة الاميركية بعد ازمة النفط عام 1973، حيث تم انشاء أول محطة تجارية أواخر الثمانينات في كاليفورنيا، فادى إلى انخفاض اسعار الوقود وازدياد الدعوات لتطوير استخدام الطاقة الشمسية عام 2006، وفي عام 2010 طبقت فكرة استثمار الطاقة الشمسية في اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فتحقق في هذا العام أكبر مخزون عالمي لمحطات الطاقة الشمسية المركزة بقدرة (1) جيجأوات، وهناك مشاريع قيد الانشاء يتوقع لها انجاز (15) جيجأوات بحلول عام 2030 في دول مثل الصين والهند واسبانيا والولايات المتحدة وجنوب افريقيا، وهناك مشاريع كبرى حالية تدل على امكانية استخدام الطاقة الشمسية لتوليد طاقة كهربائية مخفضة التكلفة، لقد تنوعت طرق استثمار هذه الطاقة النظيفة، اذ لجات الدول سابقا إلى ابرام عقد امتياز طويل الاجل مع الشركة المختصة، فيه يحق للأخيرة البحث عن مركز التركيز الشعاعي في المنطقة لاستغلاله، بمقابل مالي يدفع للدولة، وتتحمل الشركة تكاليف البحث والاستغلال مقابل تمتعها بالإعفاء من الرسوم والجمارك والضرائب، وحق انهاء العقد أو التنازل عنه، ولكن العقد الاكثر شيوعا هو المشاركة لأنه يضمن للدولة السيطرة على ثرواتها الطبيعية وحصولها على مردود مالي كبير، فتشارك الدولة الشركة الاجنبية في البحث عن مركز الطاقة، فتلتزم الاخيرة بإنشاء شركة مساهمة عامة تتحمل مسؤولية البحث عن مراكز التركيز الشعاعي وحدها حتى وان فشلت في ذلك، وقد يتوصل إلى مراكز التركيز الشعاعي بإبرام عقد مقأولة دولة أو مؤسسة تابعة لها، فهو عقد تبرمه الدولة أو مؤسسة تابعة لها مع شخص طبيعي أو شركة وطنية أو اجنبية، يحدد حقوق والتزامات الطرفين، فقد يكون مقأولة وفيه، تتولى الشركة عمليات البحث واستغلال الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية لحساب الدولة مقابل حصولها على جزء من الطاقة الكهربائية المنتج، تتحمل الشركة المسؤولية الكاملة عن المشروع منذ بدايته وإلى نهايته، فتضع التصاميم وتشيد البناء وتنقل التكنلوجيا، وتتحمل عيوب تنفيذه والاخطاء التي تقع فيه، كما تلتزم بدفع مبلغ العقد المتفق عليه مقابل اعفاؤها من الضرائب والرسوم والجمارك . كما يمكن استثمار الطاقة الشمسية بإبرام عقد اقتسام الانتاج، فتتعاقد الدولة مع الشركة المختصة بإنتاج الطاقة الشمسية، لتتولى البحث وانتاج الطاقة على حسابها ونفقتها، فان تمكنت من عملها استردت النفقات على شكل جزء من الانتاج، ولكن

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

اذا فشلت تحملت النفقات والمصاريف، وفي كل الاحوال تلتزم بدفع مبلغ العقد مقابل اعفاؤها من الرسوم والتكاليف والجمارك، كما يمكن استثمار الطاقة الشمسية بإبرام عقد مساطحه بين الدولة والشركة المختصة، اذ تتولى الشركة اقامة ابنية أو نصب إنشاءاتها على الارض المملوكة للدولة، لاستغلال الطاقة الشمسية من اجل توليد الطاقة الكهربائية، بمقابل يتفق عليه في العقد، كما يتفق على مصير الشرائح وغيرها من الانشاءات التي قامت بها الشركة بنهاية العقد الذي قد يستمر لمدة طويلة تصل إلى (50 سنة، وبمقابل اعفاءها من الضرائب والرسوم والجمارك، اما عن موقف القانون العراقي، فقد نصت المادة (3/ خامسا على " دعم وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة في مختلف المجالات وتوطين صناعتها "ونصت في المادة (4/ سابعا) على" ابرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالي الانتاج والتوزيع" ونصت المادة (3/ سابعا اعلى" تنظيم اشراك الحكومات المحلية في الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالي الانتاج والتوزيع" تدل هذه النصوص على امكانية ابرام عقد المشاركة مع الشركات المختصة لاستثمار الطاقة الشمسية من اجل توليد الطاقة الكهربائية لكل مناطق العراق بشكل يتناسب مع سياسة الدولة.

المبحث الأول

مفهوم استثمار الطاقة الشمسية في تشغيل المولدات الكهربائية الاهلية

يعد الاستثمار في الطاقة الشمسية في تشغيل المولدات الكهربائية الاهلية من الضرورات العملية في العراق بسبب النقص الحاد في الكهرباء ولغرض سد النقص ومواجهة التحديات المستقبلية المتجسدة في الطلب المستمر والمتزايد على الكهرباء، لابد من استثمار الطاقة الشمسية التي يتمتع بها العراق بوصفها من الموارد الطبيعية النظيفة المتوفرة في العراق فضلا عن المزايا الاخرى التي يتمتع بها هذا الاستثمار في الطاقة الشمسية، للتعرف على مفهوم استثمار الطاقة الشمسية في تشغيل المولدات الكهربائية الاهلية ثم تكييفه، عليه سنقوم بتقسيم هذا المبحث على مطالبين وعلى النحو الاتي :

المطلب الأول : تعريف استثمار الطاقة الشمسية والمولدات الكهربائية الاهلية

المطلب الثاني : اهمية استثمار الطاقة الشمسية في تشغيل المولدات الكهربائية الاهلية

المطلب الأول

تعريف استثمار الطاقة الشمسية في تشغيل المولدات الكهربائية الاهلية

مما لاشك فيه ان تحديد ماهية استثمار الطاقة الشمسية في تشغيل المولدات الكهربائية الاهلية في العراق يسهم في توضيح مفهوم الاستثمار في الطاقة الشمسية والاستفادة منها في تشغيل المولدات الكهربائية الاهلية بالتالي يتطلب ذلك

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

تعريفها تعريفا يؤدي إلى بيان المعنى اللغوي والاصلاحي له، وهذا ما يتطلب منا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين يتنأول الفرع الأول تعريف استثمار الطاقة الشمسية والمولدات الكهربائية الاهلية لغة، في حين يتنأول الفرع الثاني تعريف استثمار الطاقة الشمسية والمولدات الكهربائية الاهلية اصطلاحا، وعلى النحو الاتي:

الفرع الأول

تعريف استثمار الطاقة الشمسية والمولدات الكهربائية الاهلية لغة

1- تعريف استثمار الطاقة الشمسية لغة

- الاستثمار لغة يعني الثمر، وهو نوع من المال، وجمعه الثمار وهو المال المثمر [1]. واثمر الرجل اي كثر ماله، كما يعني استثمر اي استخدم ماله في مشروع يدر ربحا والاستثمار يعني الانفاق في أوجه عديدة لتحقيق الربح في المستقبل البعيد أو القريب[2].

كما عرف مجمع اللغة العربية الاستثمار بانه " استخدام الاموال في الانتاج اما مباشرة بشراء الات والمواد الأولية واما بطريق غير مباشر كشراء الاسهم والسندات "[3].

كما يعني الاستثمار لغة هو الاستثمار الطويل الاجل الذي لا تظهر فوائده الا بعد فترة من الزمن، الذي قد يكون وطنيا أو اجنبيا يعود بالنفع والفائدة على المجتمع والمستثمر معا[4].

هذا يعني ان الاستثمار هو" استخدام الاموال في الانتاج، اما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، واما بطريق غير مباشر كشراء الاسهم والسندات "[5].

- الطاقة الشمسية، تعني الطاقة القدرة اي ما يستطيع الانسان فعله لكن بمشقة وجهد ومصدرها طاق وهي اسم وجمعها طاقات، اما الطاقة الشمسية فقد عرفها المعجم الوسيط بانها الطاقة المتجددة التي تستخرج من مصادر الطبيعة وهي تمتاز بسمة الديمومة والاستمرارية لأنها تأتي من الشمس[6].

2- تعريف المولدات الكهربائية الاهلية لغة

---

(1) أبو الفضل جمال بن محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادق، بيروت، 1444ه، 1994، ص 267
(2) اسماعيل بن حماد الجوهري، مختار الصحاح، ج1، ط1، دار الحضارة العربية، بيروت، 1974، ص161. وبالمعنى نفسه ينظر المنجد في اللغة العربية ،ط1، دار المشرق، بيروت ،لبنان، 2000، ص 171.
(3) المعجم الوجيز، منشورات مجمع اللغة العربية، ط1، الهيئة العامة لشؤون المطابع، مصر ،1995، ص87.
(4) د. يسرى وليد ابراهيم ود. سحر محمد نجيب، التعريف بعقود استثمار الطاقة الشمسية في العراق، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث والموسوم " القانون والمعاصرة في ظل اهداف التنمية المستدامة " ج 1، كلية الحقوق / جامعة الموصل للفترة من 21-22 / حزيران / 2023، ص 360.
(5) ازاد شكور صالح، قوانين تشجيع الاستثمار وتطبيقاته في مجال الاستثمار السياحي دراسة تحليلية مقارنة، دار الكتب القانونية – دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر – الامارات ،2013 ،ص 13.
(6) المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية غير مفهرس، مكتبة الشروق الدولية، ط4، مجلد 1، سنة 2004، ص267

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

ان مصطلح المولدات الكهربائية الاهلية يعد من المصطلحات المركبة التي تتكون من ثلاث كلمات الامر الذي يقتضي بيان معنى كل منهم وعلى النحو الاتي :-

- المولدات، لفظ من تؤلد، يتولد، متؤلد ،تؤلد الشيء، اي نشأ عنه وصدر، والمفعول مؤلد اي هو المحدث من كل شيء، ومنها يقال مؤلد كهربائي[1].

- الكهربائية، لفظ من كهرباء الذي يعني المادة الصفراء ذات اللون الشبة الشفاف القوي العزل، اي الطاقة التي تتولد نتيجة ظواهر التجاذب والتنافر في بعض الاجسام عن طريق الحك أو الحرارة أو الانفعالات الكيمائية[2].

- الاهلية، لفظ من الاهلي ينسب إلى الاهل، اي الحروب الاهلية أو الداخلية التي تحدث بين سكان البد الواحد[3]

نستخلص مما تقدم ان معاجم لغتنا العربية الجميلة والقيمةَ قد عرفت مصطلح الاستثمار والطاقة الشمسية والمولدات الكهربائية الاهلية لان إشعاعَها الحضاري والثقافيَّ التاريخيّ يعد كلغة أولى للعلوم والمعارف.

الفرع الثاني

تعريف استثمار الطاقة الشمسية والمولدات الكهربائية الاهلية اصطلاحا

يقصد في استثمار الطاقة الشمسية الضوء والحرارة اللتان تنبعثان من الشمس التي يمكن للإنسان استغلالهما من خلال مجموعة من وسائل التكنولوجيا التي تتطور في استمرار، تتمثل تقنيات استخدام الطاقة الشمسية استخدام الطاقة الحرارية للشمس في التسخين المباشر أو ضمن علمية تحويل ميكانيكية لحركة أو لطاقة كهربائية أو لتوليد الكهرباء عبر الواح الخلايا الضوئية الجهدية اضافة إلى التصميمات المعمارية التي تعتمد على استغلال الطاقة الشمسية وهي تقنيات تسهم وتخدم في حل مشاكل العام في نطاق الطاقة[4].

وعرفها جانب من الفقه بانها عبارة عن مصادر طبيعية دائمة لا تنضب لأنها متوفرة في الطبيعة ومتجددة في استمرار وفي شكل دائم في الحياة القائمة[5].

---

(1) - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ج1، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1991، ص 63.
(2) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ج1، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1991، ص 63.
(3) احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق شهاب الدين ابو عمرة، مطبعة دار الفكر، الرياض، 1415، ص 206.
(4) د. يسرى وليد ابراهيم ود. سحر محمد نجيب، التعريف بعقود استثمار الطاقة الشمسية في العراق، المصدر السابق نفسه، ص361
(5) د. صدام كوكز المحمدي، الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة دراسة قانونية تأصيلية، مكتبة زين الحقوقية والادبية ،بيرون، لبنان ،ط1، 2017، ص 19.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

هذا يعني ان استثمار الطاقة الشمسية هي احد انواع الطاقة المتجددة التي لا تنضب ولا تنفذ لأنها تكون متوفرة في الطبيعة في استمرار وفي شكل دائم ومتجدد وسريع ،يمكن الحصول عليها عن طريق استغلال الظواهر الطبيعية العادية وهي الشمس .

اما المولدات الاهلية: فانه يقصد بها تلك الاجهزة التي تعمل" بالية ميكانيكية لتحويل الطاقة الحرارية الناتجة عن احتراق الوقود إلى طاقة حركية ثم إلى طاقة كهربائية أو بعض المولدات من طاقة حركية ثم إلى طاقة كهربائية أو في بعض المولدات من طاقة حركية إلى طاقة كهربائية باستخدام المجال المغناطيسي والذي يعد الاساس في توليد التيار الحثي حيث يقوم المولد بتوجيه التيار الحثي الكهربائي للتدفق خلال دائرة كهربائية خارجية[1].

تخضع المولدات الكهربائية الاهلية للتسجيل في العراق وفقا لتعليمات تسجيل المكائن في العراق حيث حدد المكائن التي تخضع لإحكامه بالقول " مولدات الطاقة الكهربائية "[2].

المطلب الثاني

اهمية استثمار الطاقة الشمسية في تشغيل المولدات الكهربائية الاهلية

ان استثمار الطاقة الشمسية في تشغيل المولدات الكهربائية الاهلية يتمثل في :-

1- تعد الطاقة الشمسية مصدرا امنا بيئيا، فهي تمثل طاقة صديقة للبيئة، فلا تحدث اي شكل من اشكال التلوث في الجو الامر الذي يجعلها محافظة على البيئة والحياة البيئية، كما ان التقنيات التي تستخدم فيها بسيطة نسبيا بالمقارنة بالتقنيات التي تستخدم في مصادر الطاقة الاخرى مثل الرياح، كما تعد مصدرا دائما للطاقة فلا تفنى ولا تنتهي الا بفناء أو زوال العالم، كما انه لا يلزم لإنتاجها أو توليدها استخدام اي من الوقود مما يجعلها مصدر طاقة رخيص أو قليل التكلفة ،لأنها لا تحتاج إلى القطع المتحركة لإنتاجها، ودون تحويلها إلى اي شكل من اشكال الطاقة، ولا تتطلب اي من اعمال الصيانة اذ يتم تركيب الالواح أو الاحواض الشمسية مرة واحدة وبعدها تعمل بأقصى كفاءة ممكنة، كما ان الطاقة الشمسية تعد ذات منتج صامت حيث لا تتسبب الالواح الشمسية بأية ضوضاء عندما تقوم بتحويل ضوء الشمس إلى طاقة قابلة للاستخدام، كما ان مستلزمات الطاقة الشمسية غير ظاهرة تقريبا خاصة عند استخدامها الألواح الشمسية فوق اسطح المنازل، بالإضافة إلى التوفير الكبير في فواتير

(1) حنين علي يحيى، عقد اشتراك المولدات الاهلية دراسة مقارنة، المصد السابق نفسه، ص 10.
(2) ينظر نص المادة 1 من الفقرة ب من تعليمات تسجيل المكائن في العراق رقم 7 لسنة 1999، كما عرفت المادة 32 من قانون كتاب العدول رقم 33 لسنة 1998 الماكنة بانها" جهاز أو مجموعة اجهزة الية تعمل بانة طاقة أو واسطة غير يدوية تستخدم للأغراض الصناعية أو الانتاجية "

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

الكهرباء العالية حيث يعد مشروعا اقتصاديا مربحا وصديقا للبيئة بالمقارنة بالطرق التقليدية في انتاج الكهرباء التي تستخدم النفط والغاز [1].

2- تحقق الطاقة الشمسية اهداف التنمية المستدامة على المدى البعيد ،المتمثلة بالحفاظ على البيئة من خلال التقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري مما يقلل بالتالي الانبعاثات الكربونية ويحسن من جودة الهواء، كما تتيح الطاقة الشمسية امكانية توليد الطاقة في المناطق النائية التي لا يصلها الكهرباء بالطريقة التقليدية الامر الذي يعزز النمو المحلي ويقلل من فجوة التنمية[2]. فالاعتماد على مولدات الديزل يؤدي إلى خلق واقعا ضبابيا يؤدي إلى ارتفاع مستويات تلوث الهواء في العراق الامر الذي يؤثر على الواقع الصحي للسكان . وفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية ان 99% من سكان العالم يتنفسون هواء يتجأوز الحدود القصوى لجودة الهواء الذي يهدد صحتهم، ويعود وفاة 13 مليون حالة وفاة في العالم كل ستة إلى اسباب بيئة يمكن تجنبها مثل تلوث الهواء من حرق الوقود الاحفوري " الفحم، النفط، الغاز" وفي سنة 2018 تسبب الهواء الملوث بالوقود الاحفوري بتكاليف اقتصادية وصحية بقيمة ما قيمته " 2. 9 تريليون دولار" أي حوالي 8 مليارات دولار يوميا[3].

3- تتميز الطاقة الشمسية بعدم احتوائها على اجزاء متحركة تتسب في الضوضاء[4]في حين ان مولدات الديزل باهظة الثمن وتسبب الدخان والضوضاء الضار للبيئة[5].

---

(1) اهمية الطاقة الشمسية، شركة كيربي، منشورة على الشبكة الدولية Kirby. @hotmail. com وبالمعنى نفسه ينظر ماهي الطاقة الشمسية https//www. twinkl. com/resource/trkyb-klmathyt-bastkhdam-ar-a-1665997894، تاريخ الزيارة 1/12/ 2024، وبالمعنى نفسه يتظر د. باقر كرجي الجبوريو يافا عبد الحر الفتلأوي، اثر التنمية المستدامة في واقع الطاقة المتجددة في العراق – دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة كلية الادارة الاقتصاد، جامعة القادسية، العدد65، الجزء 1 حزيران 2022، ص 329-332. 267

(2) نمو الطاقة الشمسية. .. مقالة منشورة في الشبكة الدولية https//cnnbusinessarabic. com/ energy/37337 تاريخ الزيارة 2024/1/15، وبالمعنى نفسه ينظر الطاقة الشمسية وكيفية الاستفادة منها، مقالة منشورة في الشبكة الدولية https//mawdoo3. com. تاريخ الزيارة 2024/1/15

(3) الطاقة المتجددة – مستقبل أكثر أمانا، www. Un. Org/ar/climatechange/raising-ambition/ renewable-energy. تاريخ الزيارة 20/ 1/ 2024. وبالمعنى نفسه ينظر ماذا تعرف عن الطاقة الشمسية، مقالة منشورة www. inf@rgs-eg. com تاريخ الزيارة 21/ 1/ 2024. وداد طالب، نمو الطاقة الشمسية. . هل يكفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مقالة منشورة في النيت على الموقع https: / cnnbusinessrabic. com /energy/تاريخ الزيارة 21 / 1/ 2024. مصطفى شعبان، ماهي مزايا وعيوب الطاقة الشمسية ؟ ولماذا يضاعف العالم استثماراته في المصادر المتجددة، مقالة منشورة في النيت على الموقع https:// greenfue. Com

(4) الطاقة الشمسية وكيفية الاستفادة منها، مقالة منشورة في الشبكة الدولية https//mawdoo3. com. تاريخ الزيارة 2024/1/15.

(5) اختبار امكانات الطاقة الشمسية في العراق، مقال منشور على الشبكة الدولية https// www. undp.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

4- ان الطاقة الشمسية تمكن من التخلص من الاعتماد على الواردات، الامر الذي يسمح للدول في تنويع اقتصاديتها وحمايتها من التقلبات غير المتوقعة في اسعار الوقود الاحفوري أو التخفيف من حدته، مع دفع النمو الشامل وخلق فرص العمل[1] . ان التحول نحو الطاقة الشمسية يؤدي إلى الاقتصاد في استخدام الوقود الاحفوري " النفط والغاز" فعلى سبيل المثال يسيطر الوقود الاحفوري على الطاقة المستهلكة في كثير من الدول وبنسبة كبيرة وهو يسبب خسارة في موارد البلد.

5- ان الطاقة الشمسية مهمة في توليد الكهرباء في المناطق النائية والوعرة والخطيرة والتي تعاني من بعد المسافة عن مصادر توليد الكهرباء فضلا عن امكانية تعرضها للتلف وللتخريب المتعمد والحروب بالتالي توفير الخدمات وامكانية تحقيق التنمية[2].

هذا يعني ان استثمار الطاقة الشمسية في تشغيل المولدات الكهربائية الاهلية له جملة من الفوائد لعل اهمها ان توفير الطاقة النظيفة الامنة السريعة والصامتة والتي لا تتأثر بتقلبات الاسعار في السوق العالمية قياسا بالطاقة الكهربائية التي تولدها المولدات عن طريق الوقود الاحفوري .

عليه نخلص مما تقدم إلى القول إلى اهمية ان نلفت نظر المشرع العراقي إلى سن قانون يتعلق بتنظيم عمل المولدات الاهلية واستثمار الطاقة الشمسية في تشغيلها لتوليد الكهرباء النظيفة في العراق أو تخصيص فصل كامل تحت عنوان المولدات الكهربائية الاهلية بوصفها المشارك للدولة في توفير الكهرباء التي يحتاجها البلد، كما ندعو السلطة التنفيذية إلى ضرورة وضع استراتيجية للتحول إلى الاستثمار في الطاقة الشمسية واستغلالها في تشغيل المولدات الاهلية في هذا المجال .

المبحث الثاني

طرق استثمار الطاقة الشمسية لتشغيل المولدات الكهربائية الاهلية وشروطه

يتم استثمار الطاقة الشمسية بنصب شرائح الطاقة في الاماكن التي تتواجد فيها هذه المولدات وتتعاقد الدولة مع المستثمر باعتبارها الجهة المسؤولة عن عمل المولدات لضمان تقديم الخدمة للمواطن بطرق متنوعة اعتمد القانون العراقي والقوانين المقارنة به البعض منها نظر للفوائد المترتبة عليها مثلا اشتراك الدولة مع القطاع الخاص عبر تعاقدها شخصيا أو بمؤسسة تابعة لها مع شخص طبيعي أو معنوي مختص باستثمار الطاقة الشمسية لاستغلال هذه الطاقة لتوفير

(1) تعريف بالطاقة الشمسية مقالة منشورة www. inf@rgs-eg. com تاريخ الزيارة 21/ 1/ 2024.

(2) اهمية الطاقة الشمسية في انتاج الكهرباء بالمناطق النائية، مقالة منشورة في النيت على الموقع https:// www. Internationaltobou. org/ news /

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

الكهرباء ،أو تمنح الدولة امتياز لأشخاص طبيعيين أو معنويين مختصين بنصب شرائح الطاقة الشمسية، ولكي ينجح هذا الاستثمار لابد ان يتم وفق شروط محددة قانونا عليه يمكن توضيح ذلك من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: طرق استثمار الطاقة الشمسية لتشغيل المولدات الكهربائية الاهلية.

المطلب الثاني: شروط استثمار الطاقة الشمسية لتشغيل المولدات الكهربائية الاهلية.

المطلب الأول

طرق استثمار الطاقة الشمسية لتشغيل المولدات الكهربائية الاهلية

تتنوع طرق استثمار الطاقة الشمسية، بسبب اهتمام الدول بتطوير هذا المصدر وفق أحدث الاساليب وأفضلها من حيث نوعية الخدمة والتكلفة وقلة المعوقات التي تظهر عند التطبيق، عليه سنوضح هذه الطرق من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول

عقد الامتياز

هو تعاقد تجاري بين طرفين فيه يمنح الطرف الأول وهو المالك للمنتج أو للخدمة للطرف الثاني حق استغلال العلامة التجارية لمنتجه أو لخدمته فله حق تشغيل وادارة وتوزيع وتسويق المنتج أو الخدمة في منطقة محددة ولمدة معينة بشرط ان يتم ذلك حسب نظام العمل الخاص بالطرف الأول وهو صاحب حق الامتياز من حيث اليات العمل والادارة وتصميمات المكان بمقابل مبلغ مالي يدفعه الطرف الثاني والذي يحصل فيه على نسبة من اجمالي قيمة المبيعات[1]. يتنوع الامتياز إلى ثلاث انواع :الأول امتياز رئيسي يرخص مانح الامتياز لشركة باستخدام حق الامتياز في قارة أو دولة كاملة أو منطقة جغرافية واسعة ويتمتع بالحق في التوسع ذاتيا أو منح امتيازات فرعية ضمن حدود منطقة امتيازه. والثاني مطور المنطقة فيه يحق للطرف الثاني استخدام حق الامتياز في وحدات عديدة ضمن نطاق جغرافي متفق عليه . والثالث هو امتياز فردي وهذا يحدد بالاتفاق على استخدام حق الامتياز في وحدة واحدة ولا يجوز التوسع فيها[2]. فالدولة تتعاقد مع شركات القطاع الخاص لمنحها حقوق التشغيل والتطوير لمدة محددة، تتحمل الشركة النفقات مقابل حصولها على ايرادات تضمن لها تغطية نفقات التشغيل وتسديد الديون، يتميز هذا العقد بتحمل الشركة وهي صاحبة حق الامتياز النفقات الرأسمالية مما يخفف الاعباء عن الدولة، لكنه يصطدم بصعوبات وهي الحجم الكبير لهذه الاستثمارات يصعب على الدولة مهمة التنظيم والرقابة والتأكد من جودة الخدمة مع الاسعار طيلة مدة العقد[3]، يرى البعض الامتياز بانه عقد

---

(1)ينظر مقالة بعنوان الامتياز التجاري منشورة على الموقع الالكتروني: https;//www. msmeda. org. eg

(2) ينظر: مقالة بعنوان : كل ما تود معرفته عن مفهوم الامتياز التجاري وانواعه وفوائده. منشورة على الموقع :
Https; // etqaniawfirm –SA. Com

(3) ينظر: د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور على الموقع : 267https;// mksq. journals. ekb. eq

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

يبرم مانح الامتياز وهو صاحب السلعة أو الخدمة مع صاحب الامتياز وهو الممنوح حق امتياز وعادة يكون شركة وطنية أو اجنبية، تعمل في البقعة الجغرافية ذاتها التي يوجد فيها مانح الامتياز أو قد تكون في بقعة جغرافية اخرى بعيدة عنه، في هذا العقد يمنح أو يرخص مانح الامتياز وهو المالك استعمال سلعة أو خدمة أو حق معين للطرف الاخر وهو مشتري السلعة أو الخدمة، بفتح مشروع مستخدما اسم مانح الامتياز وعلامته التجارية، وفق شروط معينة وبمقابل مادي أو غير مادي متفق عليه في العقد، ويكون اما نسبة من الربح أو حصة في المشروع أوكليهما معا. يحقق الامتياز فوائد للطرفين، اذ يوفر للطرف الأول التوسع والسيطرة في سوق العمل، ويقلل المخاطر الادارية غير الناجحة لأنه هو المدير المباشر للشركة أو المشروع، كما يضمن الارباح من دون تحمل تكاليف أو جهد تنفيذي، ويحقق شهرة وارتفاع قيمة الشركة، كما يحقق فوائد للطرف الثاني وهو صاحب الامتياز، اذ يضمن له نجاح عمله اكثر من المشاريع المبتدئة، لأنه سيمارس عمله من خلال اسم وعلامة تجارية لهم قيمتهم السوقية، كما يحصل على الدعم في الادارة والتشغيل والتسويق على نحو يستقطب الزبائن بوقت قياسي، ويضمن له التقليل من مخاطر الفشل لوجود سمعة تجارية سابقة لمانح الامتياز في السوق يسهل له التسويق، لهذا توصف مشاريع حق الامتياز بالأسهل والاسرع لإنشاء المشاريع والحصول على ارباح كثيرة[1]، والامتياز في المصطلح التجاري كما عرفه البعض "نظام عقدي للتعأون بين المشروعات المستقلة التي تعتمد على نقل المعارف الفنية والتجارية وما يرتبط بها من حقوق الملكية الفكرية والصناعية والمساعدة الفنية من المانح للمتلقي الذي يمارس نشاطه وفقا لمعايير وشروط المانح مقابل اداء مالي للأخير بهدف تكرار النجاح الذي حققه المانح في نشاطه التجاري، أو هو التصرف الذي تمنح بمقتضاه الشركة الاجنبية الحق المطلق في البحث والتنقيب عن الموارد الكامنة في اقليمها أو جزء منه والحق في استغلالها والتصرف بها خلال فترة زمنية معينة مقابل حصول الدولة على فرائض مالية"[2] .

تتعدد صور عقد الامتياز حسب نوع النشاط التجاري وحسب نوع المعرفة الفنية التي يقدمها مانح الامتياز إلى ممنوح الامتياز وحسب طريقة تنظيم الامتياز[3].

على الرغم من مزايا الامتياز لكن المشرع العراقي لم ينص عليه فضلا عن العيوب التي تشوبه تمنع من اعتماده لاستثمار الطاقة الشمسية، اذ غالبا يفرض مانح الاستثمار رسوم مرتفعة سنوية أو نصف سنوية تحدد مسبقا بشكل نسبة من الارباح والفوائد، كما يقيد حرية صاحب الامتياز بسياسات وشروط مانح الامتياز في ادارة المشروع وطريقة تقديم الخدمة واساليب توزيعها وغير ذلك، كما ويتطلب منه بذل الجهد والعمل المستمر وتطبيق شروط العقد كلها وقد لا يتحقق ذلك دائما بسبب المخاطر والصعوبات التي يجب عليه التعامل معها بحذر وحرص شديد لتحقيق كفاءة العمل، وقد يصعب على

(1)ينظر مقالة بعنوان ماهي عقود الامتياز منشورة على الموقع : https: // alomary law fi rm. com

(2) ينظر : د. خلود خالد الصادق بيوض، عقد الامتياز النفطي وتطبيقاته، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 2012، ص 75

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر : manual. https : // franchising. s a

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

طرفي العقد التعرف والتعامل مع بيانات الطرف الاخر، اذ يصعب احيانا على مانح الامتياز العلم بالبيانات وهي معلومات خاصة بالزبائن ومستوى رضاهم، وغيرها من البيانات الخاصة بتطوير المشروع وتحسينه، واخيرا قد تظهر مشكلة مهمه امام مانح الامتياز وهي صعوبة ايجاد صاحب امتياز مناسب من حيث الكفاءة والمهنية والتأهيل لإنشاء مشاريع استثمار الطاقة الشمسية والالتزام بسياسات مانح الامتياز واهدافه، لأن هدف صاحب الامتياز ابرام عقد استثمار بشروط مرنه تضمن له الربح باقل وقت وجهد وبلا قيود تحد من نشاطه[1].

الفرع الثاني

عقد المشاركة

فكرة المشاركة هي اتفاق القطاع العام والخاص على استراتيجيات ومنافع متبادلة واهداف محددة وتنوع الانشطة وتحمل المسؤولية المشتركة . تتميز المشاركة بانها عقد طويل المدة ويستخدم لتمويل خاص للمشاريع والخدمات الحكومية مباشرة وتؤخذ الارباح من دافعي الضرائب أو الرسوم التي يدفعها المستخدمون[2]. طبقت دول كثيرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية وبناء وصيانة المدارس والمستشفيات وانظمة نقل المياه والصرف ،فتشارك الدولة بذاتها أو عبر احدى مؤسساتها شركات القطاع الخاص الوطنية أو الاجنبية بإبرام عقد يتولى القطاع الخاص المستثمر تأسيس شركة تتمتع بجنسية الدولة وتخضع لقوانينها ولوائحها النافذة على نحو لا تتعارض مع العقد المبرم بينهما[3]، يمكن استثمار الطاقة الشمسية بهذه المشاركة لأنها مفتاح لتحقيق الاستدامة فضلا عن الارباح المتحققة عنها وهذا الامر يدفع المستثمرين لمشاركة الدولة بهذا الاستثمار، كما وتشجع المنافسة والابتكار بين شركات القطاع الخاص، وتمكن الدولة من الاستفادة من رؤوس اموال القطاع الخاص وخبرته في انشاء وتشغيل وادارة المشاريع المهمة فتلبي حاجات الافراد بأقصر جهد ووقت وخدمة جيدة وبهذا تحقق الاكتفاء الذاتي، ويقل الانفاق الحكومي بتوسيع النشاط الاقتصادي لفسح المجال امام الشركات الاقتصادية المتنوعة للاستثمار في هذا المصدر، فتحل مشكلة البطالة وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ان مشاركة الدولة تعطي الشرعية والمصداقية لعمل هذه الشركات وتحمي الافراد من الاحتكار واساءة استعمال السلطة. ان الهدف من فسح المجال للشركات الخاصة للمساهمة مع الدولة في استثمار الطاقة الشمسية هو سمة مميزة على تطور نشاطها، اذ لم تعد تكتفي بواجباتها الاساسية وهي الدفاع عن الوطن،

(1) ينظر: الموقع الالكتروني: http s:// bloq. khamsat. com

(2) ينظر: د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل ،مرجع سابق ،ص 1705.

(3) ينظر: د. بسمان نواف فتحي حسين الراشدي، النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية النفطية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2014، ص 175 ; ينظر مقالة بعنوان عقد شراكة القطاع العام والخاص منشوره على الموقع https;//ae. linkedin. com

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

بل لها ان تشارك بوضع السياسات الاقتصادية للبنى التحتية ومراقبة تشغيلها لكي تضمن تقديم الخدمة الجيدة للمواطن باقل تكلفة[1].

تنجح المشاركة وتحقق هدفها اذا استندت على اسس صحيحة، فاذا التزم الطرفان بشروط العقد وما يفرضه من التزامات وحقوق لهما سعيا منهما لتحقيق الهدف المرجو منه، فلا يتنصل منه أو ينفذه بطريقة معيبة تخالف بنوده . مع الاتفاق فيه على ادق التفاصيل حتى التي لا يتوقع حدوث نزاع فيها خاصة وان هذا العقد يرد على منفعة عامة تستغرق فترة زمنية غير محددة يتوقع خلالها احداث سياسية واقتصادية واجتماعية، فيجب توفير الثقة والاطمئنان للطرف الاخر لكي يتمكن من تقديم هذه المنفعة، وعلى طرفي العقد الالتزام بالشفافية. من خلال عرض الاساليب والطرق التي سيتبعها في تنفيذ عقده بصدق ووضوح، وتقديم الحلول والمعالجات التي يقوم بها عند تغير الظروف الداخلية والخارجية لهما.

تتخذ المشاركة صور عديدة سيتم توضيحها لتحديد الاصلح منها لاستثمار الطاقة الشمسية وهي:

أولا: الشراكة التعاونية : يتعأون القطاع العام والخاص ويتخذ القرار بالإجماع ويظهر هذا التعأون مثلا في عقد التوريد اذ يلتزم القطاع الخاص بتوريد منقولات معينة للقطاع العام أو يظهر في عقد التضامن عندما يشترك القطاعان في ملكية الاصول ويتقاسمون الربح والخسارة .

ثانيا الشراكة التعاقدية : تتنوع هذه الشراكة بتنوع العقود المبرمة بين القطاعين فقد يشترك القطاعان في ابرام عقد الخدمة الاداري ،يلتزم القطاع الخاص بتوفير الخدمة المحددة بالعقد اما القطاع العام فيلتزم بتوفير متطلباتها ولوازمها مع احتفاظه بمسؤوليته الكاملة في تسيير شؤون المرفق مثلا قراءة العدادات وتحصيل الفواتير الماء أو تعبيد الطرق أو تركيب الهواتف [2]. الملاحظ انه يمكن اعتماد الشراكة التعاقدية لاستثمار الطاقة الشمسية في عمل المولدات الاهلية من خلال ابرام عقد الخدمة الاداري فالدولة تحدد مكانات لنصب شرائح الطاقة وهي اماكن تتميز بتركيز الاشعاع الشمسي ليتولى القطاع الخاص نصب هذه الشرائح وتشغيلها وصيانتها مقابل الاشتراكات التي يدفعها المواطن مع احتفاظ الدولة بالإشراف والرقابة على تنفيذ هذا العقد ومحاسبته عند تقصيره أو يبرم القطاعان عقد ايجار يستأجر القطاع الخاص اصول القطاع العام ليقوم بتشغيلها وصيانتها وتحصيل رسومها ويتحمل تبعاتها ,مثلا تؤجر الدولة مواردها لشركة مختصة باستثمار الطاقة الشمسية ولمدة زمنية متفق عليها، في هذا العقد فتلتزم الشركة بدفع بدلات الايجار المتفق عليها وتتحمل مخاطر العمل مقابل حصولها على نسبة معينه من الربح المتفق عليه، اما الدولة مالكة الاصول والموارد تستفاد

(1) ينظر : د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور على الشبكة الدولية : http s:// mksq. journals. ekb. eq

(2) ينظر : د. شايب باشا كريمة ,د. مسكر سهام ،اساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اطار انجاز المشاريع العمومية ،بحث منشور في مجلة الاستاذ للدراسات القانونية والسياسية ،مجلد 4،عدد 2،سنة 2019 ،ص 1626. منشور على الموقع :https;// www. asjp. cerist. dz.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

من الاستثمارات وتتحمل هذه الشركة الديون الادارية والتكنلوجية المتطورة لزيادة من كفاءة استخدام الموارد. هذا العقد يحقق للدولة فائدة هي تقديم خدمة للمواطن، يوفر لها نفقات التشغيل ويؤمن لها دخل سنوي من دون التعرض لمخاطر السوق [1].

ثانيا: عقد البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية: تتعاقد الدولة مع مستثمر (شخص طبيعي أو معنوي ، ليتولى بعد الترخيص له من قبل الدولة أو الجهة الحكومية المختصة اقامة مشاريع استثمار الطاقة الشمسية وتمويلها وصيانتها على نفقته، على ان يتولى تشغيلها وادارتها بعد الانتهاء منها لمدة امتياز معينه قد تترأوح عادة بين 30 أو 40 سنة يحصل خلالها على التكاليف التي بذلها فضلا عن تحقيق الارباح المتفق عليها والناتجة من العوائد والرسوم التي يدفعها مستخدمو المشروع، ولكن بعد انتهاء مدة الامتياز يتم نقل المشروع بعناصره للدولة . هذا العقد معيب لأن المستثمر يمارس نشاطه بعيدا عن رقابة وسيطرة الدولة[2].

نص المشرع الاردني على الشراكة بين القطاعين في المادة (2 من قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (31 سنة 2014 بانها : اتفاق الشراكة الذي يبرم بين اي وزارة أو دائرة أو مؤسسة رسمية عامة أو هيئة أو مجلس أو سلطة أو بلدية أو شركة مملوكة بالكامل للحكومة أو التي تساهم فيها الجهة الحكومية بنسبة لا تقل عن 50% واي جهات القطاع الخاص والذي تحدد فيه الشروط والاحكام والاجراءات وحقوق التزامات الطرفين وفقا لأحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه [3].

اما عن موقف المشرع العراقي فقد نص في قانون وزارة الكهرباء رقم (69 سنة 2017 على اعتماد المشاركة مع القطاع الخاص لاستثمار الطاقة المتجددة فجاء في المادة (2/ خامسا منه على:

"دعم وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة في مختلف المجالات وتوطين صناعتها"

كما أكد على مبدا الشراكة مع القطاع الخاص فنصت المادة (3/ سادسا منه على:

" ابرام عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجالي الانتاج والتوزيع "

ايضا أكد المشرع الاردني في قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة رقم (13 سنة 2012 وتعديلاته على استغلال مصادر الطاقة المتجددة فنص في المادة (3 / ا) على ان " استغلال وتطوير مصادر الطاقة المتجددة لزيادة نسبة مساهمتها في مجموع الطاقة الكلي وتحقيق التزويد الامن منها وتشجيع الاستثمار فيها ".

---

(1) ينظر : مقالة عقد شراكة القطاع العام والخاص ،مرجع سابق منشورة على الموقع: https:// ae. linkedin. com

(2)للمزيد عن مزايا وعيوب شراكة القطاعين العام والخاص ينظر مقالة بعنوان وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. منشورة على الموقع : hptts:// www. Pppu. gov. jo

(3) قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الاردني سنة 2014 منشور في الجريدة الرسمية عدد 5310 بتاريخ 2-11-2014

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

امام تزايد الدعوات لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة واهمها الطاقة الشمسية لتشغيل المولدات الكهربائية الاهلية لتوفير الكهرباء لمناطق العراق كافة وبكلفة زهيدة مقارنة بالوقود الذي تزوده الدولة لإصحاب المولدات وقد لا يسد حاجته فيضطر إلى شرائه من السوق والمواطن هو من يتحمل التكلفة . استثمار الطاقة المتجددة النظيفة لسد حاجة المواطن للكهرباء اصبحت من ضرورات الحياة لأنها متوفرة وقليلة الكلفة ونظيفة فلا ترتب اضرارا صحية على الانسان أو على غيره من الاحياء، فضلا عن تقليص استخدام الاسلاك الكهربائية داخل الاحياء والاقتصار على سلك كهربائي واحد لكل حي ليتفرع إلى مجموعة اسلاك عند ربطه بالمولدة فهذا يحافظ على القيمة الجمالية لها ويخفف عن المواطن جهد وتكلفة اصلاحه عند انقطاعه. كما تحافظ على البيئة من التلوث وانبعاثات الغازات والابخرة المتولدة عن استعمال الوقود، فتقلل من الاحتباس الحراري الذي بات مشكلة تزداد المعاناة منها وتؤرق الدول كلها وتعزز قدرات الدولة الاقتصادية بالمحافظة على عملتها الصعبة بدلا من استيراد الكهرباء من دول الجوار .

المطلب الثاني

شروط استثمار الطاقة الشمسية لتشغيل المولدات الكهربائية الاهلية

يشترط لصحة استثمار الطاقة الشمسية توافر نوعين من الشروط، الأول شروط اجرائية، اذ هناك اجراءات ضرورية تمهد للطرف الثاني للبدء باستثماره، ويختص النوع الثاني بتوضيح الشروط الموضوعية التي تهتم ببيان مضمونه وعناصره الجوهرية، عليه يمكن توزيع هذا المطلب على الفرعيين الآتيين:

الفرع الأول

الشروط الإجرائية

تمر بعض العقود وقبل ابرامها بسلسلة اجراءات خاصة اذا كانت تتعلق بمصلحة عامة هدفها تقديم خدمة اساسية للمواطن، اذ لابد ان يسبقها التفأوض وتبادل الآراء بخصوصها من النواحي المالية والاقتصادية والقانونية لكي تنعقد ويمنح المستثمر فيها رخصة تخوله التنفيذ، عليه سيتم توضيح المفأوضات والرخصة من خلال الاتي:

أولا: المفأوضات

الاستثمار الاجنبي نوعان: الأول: استثمار مباشر فيه يزأول المستثمر نشاطه بصورتين: الأولى: يملك رأسمال مشروعه ملكية تامة، والصورة الثانية يساهم مع الرأسمال الوطني بنسبة معينة تضمن له المشاركة في ادارة المشروع وهذه الصورة تحقق فوائد لطرفي العقد. اما النوع الثاني فهو استثمار اجنبي غير مباشر: وهو مساهمة المستثمر بأمواله في المشروع من دون ان يكون له حق تملك اي جزء من المشروع كما لا يكون له دور في ادارته وعادة يكون هذا النوع قصير الاجل[1]،

(1) ينظر: د. رواء يونس محمود النجار، النظام القانوني للاستثمار الاجنبي، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر 2012، ص 67_ 72

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

ومهما كان نوع الاستثمار فهو لا ينعقد الا بعد مفأوضات بين الدولة والمستثمر المختص، تعرف المفأوضات بأنها " مرحلة تبادل المقترحات والآراء والمسأومات والاستشارات الفنية والقانونية والمالية بين الطرفين المحتمل التعاقد بينهما للتوصل إلى اتفاق يحدد حقوق والتزامات الطرفين، ويجب ان تجري وفق مبادى هي حسن نية والحرية غير المطلقة للنقاش، والتزام بالأعلام وهو نتيجة لمبدا حسن نية التعامل، والالتزام بالتفأوض ويقصد منه حرية الطرف بالتفأوض وهو راغب بحل النزاع فهذا يمنح للطرف الاخر الثقة والطمأنينة بان المتفأوض معه جاد، وهذا الالتزام لا يفرض على المنسحب تقديم مبرر لانسحابه فذلك لا يعد دليل على سوء نية المنسحب [1]، فالمفأوضات ترتكز على مبدأين اساسيين هما حرية الارادة وحرية التعاقد، فكل طرف حر في البحث عن شروط العقد الملائمة له وله حق قبولها أو رفضها [2].

لم يذكر قانون الكهرباء العراقي رقم (53 سنة 2017 التفأوض على الرغم من اهميته في ابرام هذا العقد، بخلاف قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة الاردني (13 سنة 2012 الذي اشار اليه في المادة (7 / ا فجاء فيها " تقوم الوزارة أو من يعهد اليه مجلس الوزراء بموجب الفقرة (ب) من المادة (5) من هذا القانون وبالتعأون مع الجهات المعنية بالتفأوض مع اصحاب العروض المقبولة وفي حالة الموافقة المبدئية عليها يرفع الوزير تنسيبه إلى مجلس الوزراء لإصدار القرار المناسب بشأنها تمهيدا لتوقيع اتفاقيات المشروع ".

كما نصت المادة (5 / ا- ب) من هذا القانون انه على الرغم مما ورد في قانون الكهرباء:

" ا. على الوزارة بالتنسيق مع المرخص له بالتزويد بالجملة، طرح عطاءات أو استدراج عروض على اسس تنافسية لتطوير موقع أو أكثر من المواقع المشمولة بقائمة الاراضي المعتمدة وفق احكام هذا القانون لغايات توليد الطاقة الكهربائية.

ب. إذا تطور استغلال مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية بما يزيد على استطاعة اجمالية مقدارها (500)ميغأوات من مصادر هذه الطاقة لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر قرارا يعهد به للمرخص له بالتزويد بالجملة أو المرخص له بالتزويد بالتجزئة طرح عطاءات أو استدراج عروض على اسس تنافسية لتطوير موقع أو أكثر من المواقع المشمولة بقائمة الاراضي المعتمدة وفق احكام هذا القانون ولغايات توليد الطاقة الكهربائية وللربط على الشبكة"

يتضح من النص اعلاه اهمية مرحلة المفأوضات قبل ابرام العقد اذ اناط الاختيار من العروض المقبولة لوزارة الطاقة والثروة المعدنية، ثم يرفع وزير الطاقة العرض المختار إلى مجلس الوزراء الذي يقرر ابرام العقد النهائي. وتحدث المفأوضات قبل ابرام العقد، وعند تطوير الموقع المخصص لاستثمار هذه الطاقة من اجل توليد الكهرباء.

---

(1) ينظر: عمار محمد خضير الجبوري، ضمانات الاستثمار الاجنبي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2017 ،ص184 وبعدها

(2) ينظر: احمد السيد البهي الشويري، التفأوض التعاقدي : اطاره القانوني واثره في الالتزام، بحث منشور في مجلة الدراسات الاسلامية والعربية، عدد 4، ج 1، دمنهور 2019، ص 1184 منشور على الموقع : https: // jornals. ekb. eq

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

للمفأوضات في هذه العقود وخاصة استثمار الطاقة الشمسية اهمية كبيرة، فهي تنظم تبادل الآراء بخصوص هذا العقد الذي يرد على خدمة اساسية ضرورية للمواطن تلتزم الدولة بتوفيرها، وتعمل على مواجهة الصعوبات والتحديات التي قد تطرأ مستقبلا خاصة ان هذه العقود يستغرق تنفيذها لفترة طويلة لهذا يجب الوصول إلى اتفاق مبدئي تمهيدا للعقد النهائي، كما ان هذه العقود تتطلب خبرة فنية تتوفر لدى الشركات القطاع الخاص وخاصة الاجنبية لذا يتطلب اجراء مفأوضات دقيقة وتفصيلية تحفظ حقوق الطرفين.

ثانيا: الترخيص

اذا انتهت المفأوضات بين طرفي العقد بالتوصل إلى الشروط التي تضمن حقوق والتزامات الطرفين، ابرم العقد وذيل بتوقيع الطرفين، ولكن لا يستطيع المستثمر المتعاقد البدء بالتنفيذ الا بعد الترخيص له بذلك اي لابد من منحه الترخيص لكي يباشر العمل، فالترخيص أو الرخصة هو ان تأذن الدولة للمستثمر لمزأولة نشاطه فهي ضرورية للمباشرة بالعقد [1]، عرف المشرع الاردني في قانون الطاقة المتجددة النافذ الرخصة في المادة (1/ فقرة ا) بقولها "رخصة التوليد: الاذن الذي تمنحه الهيئة وفقا لأحكام القانون" كما عرف المرخص له في المادة ذاتها بانه " الشخص المرخص له من الهيئة لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية "

نصت المادة (7) من هذا القانون على شروط منح الرخصة التوليد فجاء فيها:

" ب. ا. بعد توقيع اتفاقيات المشروع تقوم الهيئة بإصدار رخصة التوليد بما يتفق مع بنودها

2. يجب ان تتضمن الرخصة الاحكام والشروط والالتزامات المترتبة على المرخص له، والحالات التي يتم فيها تعديل الرخصة أو الغاؤها ".

يتضح من النصوص اعلاه ان اجراءات منح رخصة البدء بالعمل أو رخصة التوليد هي:

1. اختيار وزير الطاقة والثروة المعدنية أو الجهة التي عهد اليها مجلس الوزراء أحد العروض المقبولة المقدمة إلى وزارته، ويعد هذا قبول مبدئي.
2. موافقة مجلس الوزراء الاردني على هذا العرض المبدئي المرفوع من قبل وزير الطاقة والثروة المعدنية.

(1) -يختلف حق الامتياز عن الترخيص من نواحي : الأولى في الامتياز يحصل الطرف الثاني من الطرف الأول على دعم غير محدود للتدريب والتسويق وغير ذلك اما في الترخيص فلا يحصل على دعم أو على دعم محدود. الثانية في الامتياز يحصل الطرف الثاني على عمولات بشكل مستمر طيلة فترة العقد وهذه النسبة تحتسب من اجمالي مبيعاتهم. اما الترخيص يحصل فيه الطرف الثاني على مبالغ بحسب شراء منتجات مانح الترخيص. في الامتياز يلتزم الطرف الثاني ببيع منتجات حصرية فقط اما في الترخيص فيحق له بيع منتجات اخرى من المنتجات المرخص له بها. للمزيد ينظر مقالة بعنوان الفرنشايز. ما هو وما مزاياه وعيوبه منشور على الموقع : https;//wuilt. com

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

3. ابرام عقد صحيح نافذ موقع عليه من قبل الوزير أو من الجهة التي عهد اليها مجلس الوزراء،و مستثمر شخص طبيعي أو معنوي مستوف للشروط المعلن عنها سابقا للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة وهي الناتجة من مصادر طبيعية لها طابع الديمومة والاستمرارية ومنها الشمس محور البحث.
4. منح الهيئة رخصة التوليد للمرخص له وهي حسب تعريف المادة (1) من هذا القانون هي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن المنشاة بموجب احكام قانون الكهرباء النافذ، والتي يجب ان يتفق مضمونها مع مضمون العقد المبرم سابقا.
5. يجب ان تكون الرخصة صحيحة شكلا ومضمونا، اي تصدر من الجهات المحددة قانونا، وتتضمن التزامات المرخص له، والحالات التي يتم بموجبها تعديلها أو الغاؤها.

منع قانون الكهرباء الاردني (2002) في المادة (28) منه انشاء، أو امتلاك، أو نقل أو تشغيل نظام النقل أو التزويد أو التوزيع أو القيام بهذه الاعمال بأية صورة الابعد الحصول على رخصة صادرة وفقا لأحكام هذا القانون أو بقرار مجلس الوزراء حسب المادة (د) من المادة (35) من هذا القانون، وحددت المادة (30 من قانون الكهرباء الاردني اجراءات الحصول على الرخصة وهي:

1. طلب مقدم إلى الهيئة مرفقا به الأوراق والبيانات التي يحددها المجلس (مجلس مفوضي الهيئة وفقا لتعليماته الصادرة بهذا الغرض.
2. مناقشة المجلس للطلب وله الاستعانة بآراء جهات أخرى.
3. موافقة المجلس على الطلب المستوفي لشروطه المحددة بعد دفع الرسم القانوني.
4. بعد مراعاة المادة (5) من هذا القانون واحكام الفقرة (ه يصدر المجلس الرخصة والتي تتضمن مدة سريانها وشروط تجديدها عند انتهائها وشروط الغائها أو تعديلها والنزاعات بشأنها من قبل المجلس، والاجراءات التي يتبعها المرخص له عند انتهائها واية امور اخرى تخص حقوق والتزامات المرخص له عند انتهاء مدة الرخصة وغيرها من الشروطالتي يراها المجلس ضرورية مثلا يثبت فيها اسس تحديد التعريفة المتعلقة بالمرخص له المعتمدة من قبل الهيئة حسب المادة (47) من قانون الكهرباء الاردني النافذ، ويلتزم المجلس عند تحديد اجراءات وشروط الرخصة بالاتفاقيات المبرمة مع المرخص له.

لم ينص المشرع العراقي في قانون الكهرباء (2017) النافذ على الرخصة، لكنه اشار اليها في المادة (3/ 10) منه التي اجازت لوزارة الكهرباء التوصية بمنح التراخيص للشركات الخاصة الوطنية والاجنبية للاستثمار في مجالي انشاء محطات الانتاج والتوزيع الجديدة وحسب سياسة الدولة، بهذا الخصوص ندعو المشرع العراقي إلى اصدار قانون الطاقة المتجددة لينظم استثمار هذه الطاقات التي يزخر بها العراق سواء طاقة الرياح أو المياه الجوفية وبشكل خاص الطاقة الشمسية

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

ويكون مكملا لقانون الكهرباء العراقي النافذ حتى يمكن الاعتماد عليه لاستثمار هذه الطاقة في تشغيل المولدات الاهلية وتوليد الكهرباء للمواطن .

الفرع الثاني

الشروط الموضوعية

هي شروط اساسية جوهرية تثبت في العقد لتضمن حقوق الطرفين، اهمها التزام الدولة وهي الطرف المستفيد بالثبات النسبي للعقد اي تجميد قوانينها وانظمتها الجديدة لإبعاد الاستثمار عنها فلا تسري عليه وذلك لحماية الطرف الاخر المستثمر من سلطة الدولة بتعديل العقد، كما وتمتنع عن تعديل عقد الاستثمار بإرادتها المنفردة، وتحقيق التوازن المالي له، وسيتم توضيح ما تقدم من خلال الاتي:

أولا: شرط الثبات التشريعي للعقد:

يقصد به " النصوص التشريعية الواردة في صلب قانون الدولة التي ستدخل طرفا في العقد أو في اتفاق دولي مع شخص اجنبي، اذ تتعهد الدولة بالتعديل أو تلغي قانونها الواجب التطبيق على العقد "[1] ، تلجا الدولة إلى منع سريان التعديلات اللاحقة التي تطرأ على قوانينها والتي قد تؤدي إلى الاخلال بالتزامات المستثمر الاجنبي المتفق عليها وقت العقد أو عند منحه الترخيص، اذا يجب ان يخضع استثمار الطاقة الشمسية للقانون النافذ وقت انشائه أو القانون الصادر وقت منح الرخصة لمستثمر، وهذا ما نص عليه قانون الاستثمار العراقي " اي تعديل لهذا القانون لا يترتب عليه اثر رجعي بالنسبة إلى الضمانات والاعفاءات والحقوق المقررة بموجبه "[2] ، فلا يجوز تطبيق اي قانون أو نظام أو تعليمات جديدة تصدر عن الدولة على هذا العقد، يتعمد المستثمر ادراج هذا الشرط في العقد ليبعده عن السلطة السيادية للدولة في اصدار أو تعديل قوانينها ولتلافي اختلال التوازن العقدي وتكبده خسائر اقتصادية، ان التعديلات التي تصدرها الدولة بعد ابرام العقد تخل بالثقة وتخلق مناخ لا يشجع على الاستثمار [3]، فشرط الثبات التشريعي يحمي المستثمر ويحافظ على حقوقه.

ثانيا: الالتزام بالعقد (العقد شريعة المتعاقدين :

هو ان تمتنع الدولة عن تعديل شروط العقد بإرادتها المنفردة مستخدمة امتياز السلطة العامة في مواجهة اشخاص القانون الخاص، يدرج المستثمر هذا الشرط في العقد لحماية مصالحه من سلطة الدولة الراغبة بإدخال تعديلات أو انهاء العقد، هذا الشرط هو حافز ومشجع على الاستثمار ومن دونه يمتنع المستثمرون عن ابرام عقود الطاقة، هذا الشرط لا

(1) - ينظر : عمار محمد خضير الجبوري، مرجع سابق، ص 111
(2) ينظر : قانون الاستثمار العراقي رقم 13 سنة 2006
(3) ينظر: نص المادة (10 من القانون المدني العراقي

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

يمس سيادة الدولة ولا يسلب سلطاتها العامة، فهي التي قبلت به بدافع تحقيق منفعة عامة وتشجيع الاستثمار [1] ، كما يوفر حماية للمستثمر ولا يعرضه لخسائر اقتصادية [2].

ثالثا: تحقيق التوازن المالي للعقد:

يحرص المستثمر على ادراج شرط التوازن المالي بين طرفي العقد، المعروف هو ان يستغرق تنفيذ عقود استثمار الطاقة المتجددة فترة زمنية طويله قد يطرا خلالها ظروف أو حوادث عامة غير متوقعه وقت ابرامها لا دخل لإرادة الطرفين فيها تؤثر على تنفيذها فتلحق خسائر مالية للمستثمر، فيدرج الاخير شرط في العقد يمنحه حق طلب اعادة التوازن المالي له عند اختلاله بسبب لا دخل للطرفين فيه، اذا اصبح تنفيذه مرهقا له ويهدده بخسارة فادحة[3] ، أو قد تلجا الدول إلى ابرام عقد ضمان الاستثمار، تلتزم فيه بان تتحمل ما قد يتعرض له المستثمر المضمون من خسارة نتيجة الاخطار التي يتعرض لها مقابل اقساط متفق عليها [4].

(1) -ينظر: نص المادة (146 / 1 من القانون المدني العراقي

(2) ينظر : منذر يوسف محمد الشرمان، المفهوم القانوني لعقود الطاقة المتجددة، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط ، 2018، ص ، 52منشوره على الشبكة العالمية :https : // meu. edu. jo

(3) ينظر المادة (146/ 2) من القانون المدني العراقي

(4) ينظر : د. رواء يونس محمود النجار، مرجع سابق، ص 72

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

الخاتمة

نستخلص من بحثنا الموسوم " استثمار الطاقة الشمسية لتشغيل المولدات الكهربائية الاهلية " مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وعلى الترتيب الاتي:

أولا: الاستنتاجات

يمكن توضيحها من خلال النقاط الاتية:

1- يقصد في استثمار الطاقة الشمسية الضوء والحرارة اللتان تنبعثان من الشمس التي يمكن للإنسان استغلالهما من خلال مجموعة من وسائل التكنولوجيا التي تتطور في استمرار، تتمثل تقنيات استخدام الطاقة الشمسية استخدام الطاقة الحرارية للشمس في التسخين المباشر أو ضمن علمية تحويل ميكانيكية لحركة أو لطاقة كهربائية أو لتوليد الكهرباء عبر الواح الخلايا الضوئية الجهدية اضافة إلى التصميمات المعمارية التي تعتمد على استغلال الطاقة الشمسية وهي تقنيات تسهم وتخدم في حل مشاكل العام في نطاق الطاقة. هذا يعني ان مفهوم استثمار الطاقة الشمسية ينطوي على فكرة واحدة اساسية كبديل للوقود التقليدي الاحفوري " النفط . الغاز . الفحم" وهي استغلال الشمس المتوفرة في الطبيعة بشكل دائم ومستمر دون ان يترتب عليها أي اضرار صحية للإنسان أو تلوث للبيئة .

2- ان استثمار الطاقة الشمسية في تشغيل المولدات الكهربائية الاهلية في توليد الطاقة الكهربائية له جملة فوائد اهمها المحافظة على البيئة من الاضرار المادية والمعنوية وتوفير الكهرباء بصورة مستمرة للمواطن باقل النفقات مع تحقيق الثبات النسبي لمبلغ الاشتراك الذي يدفعه لصاحب المولدة بدلا من تذبذب سعر هذا الاشتراك بسبب الاعتماد على الوقود الذي يتعرض دائما لارتفاع اسعاره عالميا، فضلا عن تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في العراق بدلا من الاعتماد على الوقود الاحفوري .

3- ان الانتقال نحو استثمار الطاقة الشمسية في تشغيل المولدات الكهربائية الاهلية من اجل توليد الطاقة الكهربائية الامنة النظيفة والسريعة لا يتحقق دون تعأون الجهات الفاعلة وذات العلاقة على جميع المستويات " المركزية والمحلية" والا فلن يتم تطبيق الانتقال الناجح نحو الطاقة المتجددة .

4- يتحقق الاستثمار في الطاقة الشمسية من خلال مشاركة الدولة للقطاع الخاص ويتم ذلك بطرق متعددة منها منح حق امتياز للمستثمرين مقابل نسبة من العوائد يحصلون عليها . أو من خلال منح التراخيص لهؤلاء المستثمرين على ان يسبق الاتفاق النهائي على الاستثمار مفأوضات تجري بين طرفيه لتبادل المعلومات والحوارات التي تستند على مبادئ اهمها حرية التفأوض وحسن النية وحق الطرفين بالانسحاب منها من دون ترتيب اية مسؤولية علي بانتهاء المفأوضات يتوصل الطرفان إلى صيغة نهائية لاستثمار الطاقة الشمسية والتي تتخذ صورا منها المشاركة

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

التعأونية بين الدولة والمستثمر للاستفادة من خبرات واموال القطاع الخاص، يتم فيها اتخاذ القرار بالاجماع ولا تتضمن اشراف منفرد لأي طرف وينضوي تحت مفهومها عقود منها التوريد وايجار الخدمات والتضامن . وقد تكون شراكة تعاقدية من خلال ابرام القطاعين عقود منها عقد الخدمة الاداري اذ يلتزم المستثمر بتوفير الخدمة المتفق عليها اما الدولة فتلتزم بتوفير متطلبات الخدمة والوسائل التي تساعد هذا المستثمر على تنفيذ التزامه . أو يبرم القطاعين عقد ايجار حتى ينتفع المستثمر من اصول القطاع العام مقابل تحمله كلفة تشغيل وصيانة هذه الاصول . وقد تبرم الدولة عقد امتياز مع المستثمر، فيتمتع الاخير بحقوق انشاء تشغيل وتطوير الشركة المختصة باستثمار الطاقة الشمسية والتي ترجع اصولها للدولة مقابل حصول المستثمر على ايرادات تغطي التكلفة، وقد يحصل على نسبة معينة من الطاقة المنتجة. تستطيع الدولة ايضا ابرام عقد ايجار طويل المدة مع المستثمر، اذ تؤجر له الارض التي يبني عليها مشروعة.

5- لابد من حصول المستثمر على الترخيص حتى يبدا بالتنفيذ، والرخصة هي اجازة تمنح له من قبل جهات حكومية معينة بعد ان يقدم طلبا بذلك إلى لجنة المولدات ,مستوفيا لشروطه وهي تصديق عقد شراء المولدة لدى كاتب العدل وفق قانون تسجيل المكائن النافذ مع ابراز عقد ايجار الارض التي سيتم تنصيب المولدة عليها ،ليحصل على الرخصة التي تسمح له البدء بالاستثمار، وكل ذلك بإشراف لجنة المولدات التي يتوجب عليها اجراء كشف على مكان المولدة لبيان مدى امكانية تثبيت شرائح الطاقة عليها مع مخاطبة الجهات المختصة بمنح الاعفاءات الضريبية وتسهيل نصب الشرائح و هذه الجهات هي من يحدد شروط منحها، والغاؤها، وسحبها، وايقافها. مع ملاحظة انه على لجنة المولدات تنظيم قاعدة بيانات الكترونية وورقية لكل مولدة تتضمن بيانات اساسية تخص كل مولدة توضح كاملة عن صاحبها والمشغلين والعقود التي تخص المولدة والارض التي تم تنصيبها عليها. وضرورة تنظيم خارطة ورقية والكترونية توضح توزيع المولدات داخل كل محافظة .

6- تحقيق التوازن المالي والاقتصادي بين طرفي الاستثمار تدفعهم إلى تثبيت شروط في العقد طويل الاجل، فالدولة لكي تستقطب المستثمرين توفر لهم امتيازات وهي الحوافز الضريبية، والثبات التشريعي الذي يضمن خضوع العقد لقانون وقت ابرامه فلا يتأثر بالقوانين التي تصدر لاحقا، وتعويضه في حال تعرضه لظروف طارئة تهدده بخسائر جسيمة جراء تنفيذ العقد.

ثانيا: التوصيات

1- تشجيع شركات القطاع الخاص الوطنية على الاستثمار بهذا المجال، وتوفير الضمانات الكفيلة لها أبرزها الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الحوافز السيادية، وتهيئة امكنة مناسبة لنصب شرائح الطاقة أو

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

نصبها في مكان المولدة مع مراعاة شروط السلامة المهنية والصيانة والمتابعة لعمل المولدات من قبل لجنة المولدات في المحافظة .

2- تهيئة البنية التحتية لغرض انجاح استثمار الطاقة الشمسية، والاهتمام بتحسين وتطوير خطوط نقل الطاقة الكهربائية الوطنية باستبدال التالف وصيانة أو استبدال المحولات الكهربائية والتقليل من شبكة الاسلاك الكهربائية المنتشرة في الاحياء السكنية ومعالجة اصوات محرك المولدات العالية التي تسبب تلوث ضوضائي للبيوت السكنية خاصة المجأورة لها.

3- جذب الاستثمارات الاجنبية المختصة، والتعاقد مع الشركات المتميزة، واعفاء المتلكئة وانهاء عقدها، من خلال ادراج شرط في العقد يلزمها الدقة والحرص والكفاءة بالعمل.

4- ندعو المشرع العراقي إلى اصدار خاص تحت اسم " قانون الطاقة المتجددة في العراق" لينظم الاستثمار في الطاقة الشمسية بشكل خاص والاستثمار في الطاقات الاخرى التي يزخر بها العراق سواء طاقة الرياح أو المياه الجوفية والسدود أو الثلوج، ويكون مكملا لقانون الكهرباء العراقي النافذ.

5- ندعو الدولة إلى تشجيع ودعم " ابرام عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجالي الانتاج والتوزيع "في مجال الاستثمار في الطاقة الشمسية وغيرها من انواع الطاقة المتجددة.

6- نوصي المشرع العراقي في قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة على ضرورة النص على ان " استغلال وتطوير مصادر الطاقة المتجددة لزيادة نسبة مساهمتها في مجموع الطاقة الكلي وتحقيق التزويد الامن منها وتشجيع الاستثمار فيها ".

7- ندعو الدولة ومؤسسات المجتمع المدني إلى التثقيف والتوعية على استغلال مصادر الطاقة المتجددة واهمها الطاقة الشمسية كبدائل للوقود وغيره من مصادر الطاقة النظيفة من ضرورات الحياة لأنها متوفرة وقليلة الكلفة ونظيفة فلا ترتب اضرارا صحية على الانسان أو على غيره من الاحياء، كما تحافظ على البيئة من التلوث وانبعاثات الغازات والابخرة المتولدة عن استعمال الوقود، فتقلل من الاحتباس الحراري الذي بات مشكلة تزداد المعاناة منها وتؤرق الدول كلها.

8- نوصي المشرع بسن قانون خاص ينظم عمل المولدات الكهربائية الاهلية في العراق وينظم الية استثمار الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء في المولدات الكهربائية الاهلية وكيفية تقديم الدعم لها .

9- نقترح على المشرع القانوني اضافة فصل كامل يتضمن عدة مواد في قانون الكهرباء في العراق بعنوان المولدات الاهلية من حيث التعريف بها وكيفية الاشراف والرقابة عليها، كما يلزم ان يتضمن الية استثمار الطاقة الشمسية لتشغيل المولدات الكهربائية الاهلية في توليد الكهرباء .

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

10- ندعو المشرع إلى تعزيز دور الدولة في الاشراف والرقابة على عمل المولدات اي ابتداءً من طلب رخصة نصب المولدة وانتهاءً بتوليد وتجهيز الكهرباء . عليه يمكن تطبيق المواد الخاصة باستثمار الطاقة المتجددة المنصوص في قانون الكهرباء العراقي النافذ على تشغيل منظومة الطاقة الشمسية من قبل اصحاب المولدات الاهلية .

11- ندعو الدولة ممثلة بمجلس الوزراء إلى وضع استراتيجية وطنية لدعم اصحاب المولدات الاهلية في استثمار الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء تحت اسم " استثمار الطاقة المتجددة في تشغيل المولدات الاهلية " وذلك عن طريق منحهم القروض الميسرة أو الاعفاء من الضرائب أو منح المنافع المادية أو المعنوية، عند نصب منظومة الطاقة الشمسية .

12- نامل من الحكومة المحلية ممثلة في المحافظ ومجلس المحافظة وضع الخطة المحلية الاستراتيجية للاستفادة من المولدات الاهلية المسجلة في لجنة المولدات من خلال تقديم القروض وغيرها من الاعفاءات التي تعمل على استثمار الطاقة الشمسية في تشغيل المولدات الاهلية لتوليد الكهرباء .

13- دعوة لجنة المولدات الاهلية إلى وضع استراتيجية خمسية محلية تتضمن التحول نحو الاستثمار في الطاقة الشمسية من قبل اصحاب المولدات الاهلية لمساعدة الدولة في توفير الطاقة النظيفة والامنة وتحت اشراف ورقابة الجهات المختصة .

14- دعوة الدولة وحكومة الاقليم إلى الزام مستثمري انشاء الوحدات السكنية بنصب شرائح الطاقة الشمسية على اسطح المنازل والعمارات لتوفر كل مستلزمات نجاح استثمار هذه الطاقة

المصادر

أولاً : المعاجم

1. احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق شهاب الدين ابو عمرة، مطبعة دار الفكر، الرياض، 1415.
2. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية غير مفهرس، مكتب الشروق الدولية، ط 4، مجلد 1، سنة النشر 2004.
3. أبو الفضل جمال بن محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادق، بيروت، 1444ه، 1994.
4. اسماعيل بن حماد الجوهري، مختار الصحاح، ج1، ط1، دار الحضارة العربية، بيروت، 1974.
5. المنجد في اللغة العربية ،ط1، دار المشرق، بيروت ،لبنان، 2000 .
6. المعجم الوجيز، منشورات مجمع اللغة العربية، ط1، الهيئة العامة لشؤون المطابع، مصر ،1995 .

ثانياً: المصادر القانونية:

1- الكتب:

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

- ازاد شكور صالح، قوانين تشجيع الاستثمار وتطبيقاته في مجال الاستثمار السياحي دراسة تحليلية مقارنة، دار الكتب القانونية – دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر – الامارات ،2013 .

- صدام فيصل كوكز المحمدي، الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة دراسة قانونية تأصيلية، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2017،

- بسمان نواف فتحي حسين الراشدي، النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية النفطية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2014.

- د. خلود خالد الصادق بيوض، عقد الامتياز النفطي وتطبيقاته، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 2012.

- رواء يونس محمود النجار، النظام القانوني للاستثمار الاجنبي / دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر . 2012.

- عمار محمد خضير الجبوري، ضمانات الاستثمار الاجنبي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2017.

2- البحوث

- د. يسرى وليد ابراهيم ود. سحر محمد نجيب، التعريف بعقود استثمار الطاقة الشمسية في العراق، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث والموسوم " القانون والمعاصرة في ظل اهداف التنمية المستدامة " ج 1، كلية الحقوق / جامعة الموصل للفترة من 21-22 / حزيران / 2023 .

- د. باقر كرجي الجبوريو يافا عبد الحر الفتلاوي، اثر التنمية المستدامة في واقع الطاقة المتجددة في العراق – دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة كلية الادارة الاقتصاد، جامعة القادسية، العدد65، الجزء 1 حزيران 2022

3- الرسائل العلمية

1. حنين علي يحيى، عقد الاشتراك بخدمة المولدات الأهلية " دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الموصل، 2023 .

4- القوانين والتعليمات

- القانون المدني العراقي 40 سنة 1951

- قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة الاردني 13 سنة 2012 وتعديلاته

- قانون الاستثمار العراقي 13 سنة 2006

- قانون الكهرباء العراقي 53 سنة 2017

- تعليمات تسجيل المكائن في العراق رقم 7 لسنة 1999

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

- قانون كتاب العدول رقم 33 لسنة 1998في العراق

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. اهمية الطاقة الشمسية، شركة كيربي، منشورة على الشبكة الدولية Kirby. @hotmail. com
2. ماهي الطاقة الشمسية https//www. twinkl. com/resource/trkyb-klmathyt-bastkhdam-ar-a-1665997894
3. نمو الطاقة الشمسية . . . مقالة منشورة في الشبكة الدولية https//cnnbusinessarabic. com/ energy/37337 تاريخ الزيارة 2024/1/15.
4. الطاقة الشمسية وكيفية الاستفادة منها، مقالة منشورة في الشبكة الدولية https//mawdoo3. com. تاريخ الزيارة 2024/1/15.
5. الطاقة المتجددة – مستقبل أكثر أمانا، www. Un. Org/ar/climatechange/raising-ambition/ renewable-energy. تاريخ الزيارة 20/ 1/ 2024.
6. ماذا تعرف عن الطاقة الشمسية، مقالة منشورة www. inf@rgs-eg. com تاريخ الزيارة 21/ 1/ 2024.
7. وداد طالب، نمو الطاقة الشمسية . . هل يكفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مقالة منشورة في النيت على الموقع https: / cnnbusinessrabic. com /energy/ تاريخ الزيارة 21 / 1/ 2024.
8. مصطفى شعبان، ماهي مزايا وعيوب الطاقة الشمسية ؟ ولماذا يضاعف العالم استثماراته في المصادر المتجددة، مقالة منشورة في النيت على الموقع https:// greenfue. Com.
9. الطاقة الشمسية وكيفية الاستفادة منها، مقالة منشورة في الشبكة الدولية https//mawdoo3. com. تاريخ الزيارة 2024/1/15.
10. اختبار امكانات الطاقة الشمسية في العراق، مقال منشور على الشبكة الدولية https// www . undp. org/ar/Iraq/stories.
11. تعريف بالطاقة الشمسية مقالة منشورة www. inf@rgs-eg. com تاريخ الزيارة 21/ 1/ 2024.
12. اهمية الطاقة الشمسية في انتاج الكهرباء بالمناطق النائية، مقالة منشورة في النيت على الموقع https:// www. Internationaltobou. org/ news /.
13. احمد السيد البهي الشويري، التفأوض التعاقدي : اطاره القانوني واثره في الالتزام منشور على الموقع: https;// jornals . ekb . eg
14. د. ابراهيم موضة، تعريف الكهرباء والالكترونات، بحث منشور في النيت، https//www. Alhandasa. com تاريخ الزيارة 4/ 1/ 2024.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

15. د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور على الموقع:

https:// mksq . journals . ekb . eq

16. منذر يوسف محمد الشرمان، المفهوم القانوني لعقود الطاقة المتجددة، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط 2018 منشورة على الموقع:

https;// meu . edu . jo

17. مقال منشور على الموقع: https// alomary law fim . com

18. مقال منشور على الموقع: https;// franchising . sa .

19. مقال منشور على الموقع: https;//bloq . khamsat . com

20. مقالة بعنوان الامتياز التجاري

منشورة على الموقع : https;// www. Msmed. org. eg .

21 . مقالة : كل ماتود معرفته عن مفهوم الامتياز التجاري وانواعه وفوائده منشورة على الموقع:

.https:// m e tqaniaw- sa. co

22 . مقالة ماهي عقود الامتياز منشورة على الموقع : https://alomary lawfirn . com

23 . د. شايب باشا كريمة . د. مسكر سهام ,اساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اطار انجاز المشاريع العمومية ،بحث منشور في مجلة الاستاذ ,للدراسات القانونية والسياسية ،مجلد 4،عدد2،سنة 2019 ،منشورة على الموقع:

https:// www asjp. cerist. dz

24. مقالة عقد شراكة القطاع العام والخاص منشورة على الموقع: https:// de. Linkedin. com

25. مقالة بعنوان وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص منشورة على الموقع :

https:// www ppp. gov. jo

26 . مقالة بعنوان الفرنشايز . ماهو ومامزاياه وعيوبه . منشورة على الموقع : https:// wuilt. com

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

وەبەرهێنان لە وزەی خۆر بۆ کارپێکردنی مۆلیدەی کارەبایی تایبەت

پ.د. سحر محمد نجيب جرجيس البياتي
بەشی یاسا، کۆلێژی ماف، زانکۆی موسڵ، موسڵ- عێراق
ئیمەیڵ/ sharmohammad@uomosl. edu. iq
پ.د. يسرى وليد إبراهيم
بەشی یاسا، کۆلێژی ماف، زانکۆی موسڵ، موسڵ- عێراق
ئیمەیڵ/ yusra@uomosul. edu. iq

پوختە

زاڵبوون بەسەر قەیرانی کارەبا کە هأووڵاتیان لە مۆلیدە ئەهلییەکانەوە دابینی دەکەن و ڕووبەڕووبوونەوەی ئاستەنگەکانی داهاتووی دابینکردنی کارەبا بە بەردەوامی و هەمەلایەنە بۆ هەموو نأوچەکانی عێراق. دەتوانرێت بە پشتبەستن بە وزەی خۆر بۆ کارپێکردنی ئەو مۆلیدانەی کە بە وزەی خۆر کاردەکەن وەک سەرچأوەیەکی سەرەکی بەکار بهێندرێن بۆ دابینکردنی پێویستی هأووڵاتی بە کارەبا و بۆ ڕووبەڕووبوونەوەی گەرمای بەهێزی هأوین کە تایبەتمەندی کەشوهەوای عێراقە لە جیاتی ئەو سووتەمەنییەی کە دەوڵەت زۆرجار دەوڵەت بۆ خأوەنەکانی مۆلیدە دابینی دەکات وە یارمەتی و بە نرخێکی پاڵپشتیکرأو بە مەبەستی بەردەوامبوون.

ئەمەش سوودێکی زۆر بەدەست دەهێنێت، لەوانە پاراستنی ژینگە لە پیسبوون کە لە ئەنجامی بەکارهێنانی سووتەمەنی بۆ کارپێکردنی مۆلیدەکان دروست دەبێت، هەروەها پاراستنی تەندروستی مرۆڤ وە سوودێکی ئابووری بەدەست دەهێنێت بە پاشەکەوتکردنی ئەو بڕە پارەیە زۆرەی کە دەوڵەت خەرجی دەکات بۆ هأوردەکردنی کارەبا لە دەرەوە، بەو پێیەی عێراق خأوەنی چڕبوونەوەی تیشکی خۆر بۆ چەند مانگێکی درێژ لە وەرزەکانی ساڵدا ئەم وزەیە دەتوانرێت وەبەرهێنانی تێدا بکرێت لە نێوان دەوڵەت وە لەگەڵ کۆمپانیا تایبەتمەندەکانی نیشتمانی یان بیانی بە دانوستان بکات بە کەمکردنەوەی باجی گومرگی لەسەر هأوردەکردنی چیپی وزەی خۆر لە لایەن خأوەن مۆلیدەکانەوە. وە لەسەر ئەوانوش کە دەوڵەت هأوردەیان دەکات و بە نرخێکی پاڵپشتیکرأو پێیان دەفرۆشێت، یان ئیمتیازێک دەدات بە کۆمپانیاکانی کەرتی تایبەت بۆ وەبەرهێنان بۆ گەیشتن بە ئامانجێک، کە بریتییە لە بەرهەمهێنانی کارەبا بۆ هأووڵاتی.

کلیلە ووشەکان:

وەبەرهێنان، وزەی خۆر، مۆلیدەی کارەبا.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

Investing in solar energy to operate private electric generators

Prof. Dr. Sahar mohammad Najib jarjis Al-bayatee
Department of Law، College of Rights ،Mosul University, Mosul- Iraq
Email: sharmohammad@uomosl. edu. iq
Prof.Dr. yusra waleed Ibrahim
Department of Law، College of Rights ،Mosul University, Mosul- Iraq
Email: yusra@uomosul.edu.iq

ABSTRACT

Overcoming the electricity crisis that citizens are supplied with from private generators and facing future challenges represented by providing electricity continuously and comprehensively to all regions of Iraq is achieved by relying on solar energy to operate these generators as a primary source instead of fuel that the state often provides to their owners to help them obtain it at a subsidized price in order to continue operating to meet the citizen's need for electricity to face the strong summer heat that characterizes the Iraqi climate. This achieves many benefits, including protecting the environment from pollution resulting from the use of fuel to operate generators, and preserving human health. It also achieves an economic benefit by saving huge amounts spent by the state to import electricity from abroad, as Iraq enjoys a concentration of solar radiation for long months during the seasons of the year. This energy can be invested by the state negotiating with specialized national or foreign companies. The state participates in this investment by reducing customs duties on importing solar energy strips by generator owners, and the state imports them and sells them to them at a subsidized price, or grants a privilege to private sector companies to invest to achieve a goal, which is to generate electricity for the citizen.

Keywords: investment, solar energy, electricity generators.